



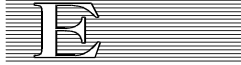
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الرابع للجنة الخبراء

الاجتماع الثامن والعشرون للجنة الخبراء



Distr.: General
E/ECA/COE/28/11
AU/CAMEF/EXP/ 11 (IV)
Date: 6 May 2009

Arabic
Original: English

لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة الثانية
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية

القاهرة، مصر
2-5 حزيران/يونيه 2009

تقرير عن الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي
وبرنامج النيباد التابع له: آلية التنسيق الإقليمي

1- مقدمة

1- تعبر الأمم المتحدة باستمرار، من خلال مبادرات متعاقبة على نطاق المنظومة¹، عن التزامها بدعم البلدان الأفريقية، مسترشدة في ذلك عموماً بالأولويات الإنمائية للقارة. واقتناعاً منه بأن إتباع نهج منسق من جانب جميع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها سوف يؤدي إلى تحسين الدعم المقدم للقارة، وضع الأمين العام للأمم المتحدة، في عام 1999، برنامجاً للإصلاح يهدف إلى تحسين اتساق الأنشطة التي تضطلع بها مختلف وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها على الصعيد الإقليمي. وعلى أساس هذا البرنامج الإصلاحي، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي - في قراره 1998/46 - إلى إنشاء اجتماعات تشاورية إقليمية منتظمة بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في كل إقليم من أقاليم العالم الخمسة. كما أعترف القرار 1998/46 بالدور القيادي للجان الإقليمية في هذا الصدد. والغرض العام من الاجتماعات التشاورية هو تعزيز التعاون والتنسيق بين وكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها، وذلك من أجل تحسين الاستجابة الجماعية من جانب منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الاحتياجات ذات الأولوية في الأقاليم.

2- وفي إقليم أفريقيا، تعقد الاجتماعات التشاورية تحت رعاية آلية التنسيق الإقليمي، التي تدعو وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها إلى تنسيق أنشطتها بغية دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)² بهدف كفالة تحقيق أقصى قدر من النتائج ولمواءمة أنشطتها مع أولويات أفريقيا على النحو المفصل في مبادرة نيباد. وعُقدت حتى الآن تسعة اجتماعات لآلية التنسيق الإقليمي بهدف ضمان تحقيق مزيد من التنسيق والتماسك والفعالية والتأثير في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا.

3- وتعمل آلية التنسيق الإقليمي أيضاً بمثابة آلية لتحسين التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات القارية الأفريقية، مثل مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة مبادرة نيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي.

4- وفيما يخص الاتحاد الأفريقي، فقد تم بموجب إعلان تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي وقعه في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 الرئيسان التنفيذيان للمنظمتين آنذاك إنشاء الاتفاق الإطاري، لبرنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. ويشكل هذا الاتفاق الإطاري أساساً للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويأخذ احتياجات الاتحاد الأفريقي وأولوياته الإستراتيجية في الاعتبار. وتتولى آلية التنسيق الإقليمي الإشراف على تنسيق تنفيذ الاتفاق الإطاري.

¹ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا (1986-1990)، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (1991-2000)، والمبادرة الخاصة بأفريقيا على نطاق منظومة الأمم المتحدة (1996-2005)، وغيرها من المبادرات.

² الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) أعلنها رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون في عام 2001 بوصفها إطاراً شاملاً للتنمية تمتلكه أفريقيا. وهي تستند إلى نهج شامل للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، والقضاء على الفقر والتخلف الإنمائي في أفريقيا، ورفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية، وكذلك الحد من تهميشها وزيادة دورها في المجتمع العالمي. والأهم من ذلك، فقد صُممت مبادرة نيباد كإطار سياسات لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المعتمدة في عام 2000. وتمت دعوة جميع قطاعات المجتمع الأفريقي للمشاركة في الأنشطة ذات الصلة بمبادرة نيباد بغية تحقيق أهدافها. ويتحمل الأفريقيون مسؤولية نجاح المبادرة كما يُسألون عنه.

5- أما بالنسبة للتعاون والتنسيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية ، فقد شدد الاجتماع السابع لآلية التشاور الإقليمي على أهمية إنشاء آلية للتنسيق دون الإقليمي لدعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد، وأوصى بأن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة مبادرة نيباد، بتنسيق المناقشات بشأن احتياجات الجماعات الاقتصادية الإقليمية بغية تيسير مواصلة دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد وتوجيهه بصورة أفضل لخدمة أولوياتهما ورؤيتهما على الصعيد دون الإقليمي .

6- وإزاء هذه الخلفية، تعرض هذه الورقة المستجدات بشأن الدعم المقدم على صعيد منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد التابعة له. وتقدم الورقة في الجزء 2- لمحة عامة عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج مبادرة نيباد التابع له من خلال آلية التنسيق الإقليمي ومجموعاتها بما في ذلك الدعم المتصل بالبرنامج العشري لبناء القدرات، والدعم المقدم على المستوى دون الإقليمي من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية. ويوضح الجزء 3- دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاتحاد الأفريقي وبرنامج مبادرة نيباد التابع له. ويسلط الجزء 4- الضوء على القضايا الرئيسية والتوصيات التي أصدرها الاجتماع التاسع لآلية التنسيق الإقليمي. ويعرض الجزء 5- عدداً من المقترحات بشأن كيفية المضي قدماً لكي ينظر فيها المؤتمر الوزاري ويوافق عليها، وذلك بهدف ضمان توفير دعم فعال للاتحاد الأفريقي وبرنامج مبادرة نيباد التابع له.

2- دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج مبادرة نيباد التابع له من خلال آلية التنسيق الإقليمي والمجموعات التابعة لها

7- تقدم المجموعات التسع التابعة لآلية التنسيق الإقليمي الدعم في مجال بناء القدرات وغيره من أنواع الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة مبادرة نيباد .

2-1 دعم المجموعات

8- يتولى مكتب المستشار الخاص لأفريقيا تنظيم اجتماعات مجموعة الدعوة والاتصالات التي استمرت في تقديم الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة مبادرة نيباد. واشتركت المجموعة في القائمة البريدية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، مما زاد إلمامها بالمعلومات والقرارات والإعلانات والأخبار الصادرة عن المفوضية وفهمها لها بطريقة أفضل بكثير. وفي هذا الصدد، عقدت المجموعة اجتماعات عديدة باستخدام الوسائل التلفزية ، مما دل على أن الموقع الجغرافي لمنسقي المجموعة لا ينبغي بالضرورة أن يكون عائقاً في وجه عقد الاجتماعات. ونظمت المجموعة حواراً لكبار الإعلاميين يومي 19 و 20 شباط /فبراير 2009 في مدينة فال ، جنوب أفريقيا، هدفه تحسين الاتصالات مع الصحفيين في القارة بشأن مبادرة نيباد، وذلك عن طريق تزويدهم بالوقائع الإخبارية وآخر المستجدات عن مشاريع مبادرة نيباد، ومن خلال توفير فرص للاتصال المباشر والتفاعل مع كبار المسؤولين وصناع القرار في أمانة مبادرة نيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وحضر الحوار 60 مشاركاً. وفي نهاية الاجتماع، أُعتمد توافق آراء فال الذي تعهد المشاركون من خلاله بمواصلة التعريف ببرامج أفريقيا واستراتيجياتها ذات الأولوية لتحسين أنشطة الاتصال والتوعية الخاصة بالاتحاد الأفريقي وبرنامج مبادرة نيباد التابع له.

9- وتتولى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تنظيم اجتماعات مجموعة الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية. ويحاول أعضاء المجموعة التعاون وتنسيق دعمهم للاتحاد الأفريقي وبرنامج مبادرة نيباد التابع له. ولكن نظراً لولاية كل عضو من الأعضاء، فإن الدعم يقدم بدرجة أكبر على المستوى الثنائي على أساس الترتيبات الثنائية القائمة بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية. ويقوم أعضاء المجموعة التي يقع مقرها في روما بعدد من الأنشطة التعاونية. فقد ساهموا، على سبيل المثال، في تصميم برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا وتنفيذه.

10- وكان للمجموعة دور أساسي في الاجتماع التاسع لآلية التنسيق الإقليمي من خلال قيادة المناقشات حول أزمة الغذاء. وتبنت المجموعة أيضاً خطة لأمانة مبادرة نيباد الاستراتيجية للفترة 2008-2013 بوصفها خطة أعمالها متوسطة الأجل.

11- يتولى موئل الأمم المتحدة تنظيم اجتماعات مجموعة البيئة والسكان والتحضر. وتتناول هذه المجموعة القضايا الشاملة والقطاعية، وتقدم المساعدة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرها من المنظمات الأفريقية في تنفيذ سياساتها في مجال البيئة والسكان والتحضر. ويتم تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي عن طريق فرادى الوكالات/المنظمات التابعة للأمم المتحدة. وخلال الاجتماع الأخير للمجموعة الذي عقد في نيروبي، تبادل الأعضاء وجهات النظر بشأن التقدم الذي أحرز حتى الآن في مجال تعزيز التعاون فيما بينهم. واتفقوا على أن التحدي الرئيسي الذي يواجه كل المجموعات هو تنشيط منظومة المجموعات العامة نفسها. وهناك تحد آخر هو نقص التمويل اللازم لتنفيذ سياسات وأنشطة بناء القدرات على المستوى المطلوب. وقامت المجموعة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدور كبير خلال الاجتماع التاسع لآلية التنسيق الإقليمي في مناقشة القضايا المتعلقة بتغير المناخ.

12- يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم اجتماعات مجموعة الحوكمة. وتقوم المجموعة بتقديم خدمات استشارية على أرفع مستوى لأمانة مبادرة نيباد وتشارك في اجتماعات لجناتها التوجيهية وفي اجتماعات لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ برنامج نيباد ومنندى الشراكة الأفريقية.

13- وتدعم المجموعة أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والعملية التي تضطلع بها الآلية على الصعيدين الإقليمي والقطري. وقدمت المجموعة مساهمات قيمة في المجالات التالية:

(أ) إعداد مؤشرات لعملية الاستعراض؛

(ب) تطوير القدرات المشتركة لتيسير عمليات استعراض الأقران على المستوى الوطني وعمليات التقييم الذاتي؛

(ج) إعداد إطار مشترك لتشجيع مختلف البلدان على امتلاك مبادرة نيباد والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛

(د) دعم الهياكل المحلية للحوكمة؛

(هـ) دعم برامج بناء قدرات المنظمات الوطنية والإقليمية؛

(و) المساعدة على إطلاق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتنفيذ عمليات الاستعراض القطرية؛

(ز) المساعدة على تنفيذ برنامج عمل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في البلدان وإدماجه في استراتيجيات التنمية الوطنية؛

(ح) تقديم الدعم التقني من أجل وضع نظام للرصد والتقييم .

14- تشجّع عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران البلدان الأفريقية على تعزيز الحوكمة الجيدة وخلق بيئة سياسية واقتصادية إيجابية لتحقيق النمو وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ووقعت حتى الآن 29 بلداً على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وجرى استعراض 9 بلدان منها وهي :غانا وكنيا ورواندا وجنوب أفريقيا ونيجيريا وبنن والجزائر وأوغندا وبوركينا فاسو . ويستعد 20 بلداً للاستعراض وهي :توغو والسنغال وسيراليون ومالي وموريتانيا في غرب أفريقيا؛ وإثيوبيا وتنزانيا وجيبوتي في شرق أفريقيا؛ وأنغولا وزامبيا وليسوتو وملawi وموريشيوس وموزامبيق في الجنوب الأفريقي؛ وجمهورية الكونغو ، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، والكاميرون في وسط أفريقيا؛ والسودان ومصر في شمال أفريقيا.

15- تتولى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تنظيم اجتماعات مجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق. وأعدت المجموعة خطة أعمال لتوجيه أنشطتها. وقامت بتقييم التحديات التي تواجهها ، ووافقت على بذل جهود لتحسين الاتصال داخل المجموعة باستخدام الوسائل الالكترونية المتوفرة. واقترحت اليونيدو إنشاء موقع على الشبكة العالمية من شأنه تيسير تبادل المعلومات داخل المجموعة. وستعقد المجموعة اجتماعاتها مرة في السنة قبل اجتماع آلية التنسيق الإقليمي. كما ساعد أعضاء المجموعة مفوضية الاتحاد الأفريقي على وضع خطة عمل للتنمية الصناعية المعجلة في أفريقيا وكذلك استراتيجية تنفيذها.

16- تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنظيم اجتماعات مجموعة الهياكل الأساسية التي تشمل أربع مجموعات فرعية تعالج قضايا المياه، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل. وتشارك هذه المجموعة في أنشطة مفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤتمرات الوزارية والمؤسسات الأفريقية ذات الصلة .

17- وفي مجال تنمية المياه، قدمت المجموعة المساعدة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه. كما تعاونت بشكل مرض، مع وحدات المياه في الجماعات الاقتصادية الإقليمية وإدارة المياه والمرافق الصحية في مصرف التنمية الأفريقي ، وقسم المياه والطاقة بأمانة مبادرة نيباد. وصارت المجموعة شريكا استراتيجيا للمؤسسات الأفريقية المذكورة آنفاً ومؤسسات أخرى مثل الشبكة الأفريقية لمنظمات أحواض الأنهار والشبكة الأفريقية للمياه. كما نجحت المجموعة في تحقيق اتساق أنشطتها مع برامج المياه والمرافق الصحية لدى المؤسسات القارية الرائدة في مجالات المياه والمرافق الصحية.

18- وفي مجال الطاقة، استند إعداد برنامج عمل الأمم المتحدة لتوفير الطاقة لأفريقيا للفترة 2008-2009 إلى أولويات الاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد. ويشمل البرنامج تقديم المساعدة المباشرة لهاتين الهيئتين ، على سبيل المثال ، في صياغة رؤية أفريقيا للطاقة لعام 2030 (التي تشرف على قيادتها مفوضية الاتحاد الأفريقي) وفي توفير بناء القدرات من أجل التكامل الإقليمي (مقترح من أمانة نيباد).

19- وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، قدمت المجموعة مساهمة هامة لاعتماد الاتحاد الأفريقي لخطة العمل الإقليمية الأفريقية بشأن اقتصادات المعرفة باعتبارها خطة عمله في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال العشر سنوات القادمة. وكانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد أعدت خطة العمل الإقليمية الأفريقية بشأن اقتصادات المعرفة، التي هي جزء من البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي ، بدعم كامل من أعضاء المجموعة . وأقرت المفوضية الأوروبية تلك الخطة باعتبارها إطاراً لتعاونها مع أفريقيا ووافقت في مرحلة لاحقة على تمويل ثلاثة من مشاريع الخطة بمبلغ يصل إلى 9912270,00 من دولارات الولايات المتحدة. والمشاريع التي تمت الموافقة عليها هي: (أ) النظام الأفريقي للتبادل عبر شبكة الإنترنت، (ب) ومشروع تسخير المعلومات والمعرفة للتنمية مقدرات الشباب، (ج) برنامج القيادة الأفريقية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويكمن الإنجاز الرئيسي الثاني في تنفيذ أهداف مؤتمر القمة لوصول أفريقيا بالإنترنت بقيادة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وبمشاركة أعضاء المجموعة والقطاع الخاص الدولي. ويتمثل الإنجاز الثالث في تطوير أطر تنظيمية واستراتيجيات إلكترونية متسقة للجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تمكين بلدانها من دخول اقتصاد المعرفة بسلاسة وعلى نحو يتوافق مع المعايير والمبادئ التوجيهية. ونتيجة لهذه الإجراءات، تم اعتماد مشاريع القوانين والمبادئ التوجيهية النموذجية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية ، وبالتالي قضى على ازدواجية الأنشطة على المستوى القطري مما يوفر الوقت والموارد. وعلاوة على ذلك ، في سياق خطة العمل الإقليمية الأفريقية بشأن اقتصادات المعرفة، تمت الموافقة على نماذج تصميم المشاريع ومعايير اختيارها على الصعيد الإقليمي ، مما يسهل تقديم مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشركاء عبر العالم .

20- وواصلت المجموعة الفرعية المعنية بالنقل بتقديم الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع خطة عمل موحدة لقطاع النقل بمختلف وسائطه، وذلك عن طريق تقديم مساهمات جوهرية خلال مرحلتي تحديد المفهوم والصياغة .

21- وتتكون مجموعة السلام والأمن من ثلاث مجموعات فرعية ، هي الهيكل الأفريقي للسلام والأمن (الذي تنظم اجتماعاته إدارة عمليات حفظ السلام) والتعمير و التنمية بعد انتهاء النزاع (الذي تنظم المفوضية العليا لحقوق الإنسان اجتماعاته) ، وحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة (الذي تنظم المفوضية السامية لحقوق الإنسان اجتماعاته). وتقوم إدارة الشؤون السياسية بتنظيم اجتماعات المجموعة .

22- وتسترشد المجموعة ومجموعاتها الفرعية في عملها إلى حد كبير بالبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي الذي يشكل إطاراً للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يركز على الأولويات التي تحددتها مفوضية الاتحاد الأفريقي. وواصلت المجموعة تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في تنفيذ سياسته للتعمير و التنمية بعد انتهاء النزاع وفي تطوير إطاره الإنساني المعترم .

23- وهناك عدد من الإنجازات المحددة التي حققتها المجموعة، وهي على النحو التالي :

(أ) بناء القدرات: ساعدت المجموعة على إنشاء فريق الحكماء. ووضعت الأمم المتحدة / إدارة الشؤون السياسية خبيراً تحت تصرف مفوضية الاتحاد الأفريقي لمساعدتها على إنشاء أمانة لفريق الحكماء؛

(ب) توفير الدعم المادي واللوجستي: أعارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين موظفاً من الفئة الفنية ، ومساعداً إدارياً ، وسائقاً وعربة نقل لدعم أنشطة المفوضية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأنشطة المجموعة ككل. ونشرت المجموعة سياسة الاتحاد الأفريقي في مجال التعمير و التنمية بعد انتهاء النزاع (ألف نسخة) وأربع وثائق أخرى عن سياسة السلام والأمن يُعتقد أنها تسهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ سياسة التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع؛

(ج) الدراسات التي أعدت: اثنا عشر تقريراً تقييمياً قطرياً شاملاً لأوضاع ما بعد النزاع جرى نشرها لتسهيل فهم التحديات القائمة في مجال التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع في البلدان الخارجة من هذه النزاعات وتقديم توصيات لمعالجة الاحتياجات الرئيسية ومن الثغرات الخاصة في مجال بناء السلام. وجرى إعداد تقرير شامل لأفريقيا عن إعادة الأعمار فيما بعد النزاع. وأعد مكتب دعم بناء السلام مذكرة توجيهية عملية لبناء السلام على أساس سياسة الاتحاد الأفريقي التي تم اعتمادها في مجال التعمير و التنمية بعد انتهاء النزاع واحتياجات أفريقيا المحددة في مجال بناء السلام. ونشر تقرير شامل لأفريقيا عن تحديات بناء السلام في القارة بحلول نهاية عام 2008؛

(د) تنظيم الاجتماعات: كانت المجموعة والمجموعات الفرعية التابعة لها تعقد اجتماعات بصفة منتظمة. وكانت المجموعة ومجموعاتها الفرعية مرتبطة بعلاقات عمل مستمرة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وتتابع برامج التعاون القائمة مع المفوضية. وتزايدت مشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي في اجتماعات المجموعة. وبغية تحفيز المشاركة الفعالة للجماعات الاقتصادية الإقليمية غير الممثلة في أديس أبابا ، تستكشف المجموعة إمكانية إجراء زيارة لهذه الجماعات . وترسل إدارتنا الشؤون السياسية والسلام والأمن التابعتان للأمم المتحدة ممثلين عنهما إلى اجتماعات المجموعة في معظم الأحيان؛

(هـ) وتم تعزيز التعاون مع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام من خلال الزيارة التي قامت بها الأمانة العامة للمساعدة للأمم المتحدة السابقة لدعم بناء السلام ، السيدة كارولين ماكاسكي، إلى الاتحاد الأفريقي، ومن خلال إطلاق الركيزة الافتراضية الرابعة لهيكل بناء السلام للأمم المتحدة -شبكة ممارسي بناء السلام .

24- تقوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بتنظيم اجتماعات مجموعة العلم والتكنولوجيا. وتتناول مجموعة العلم والتكنولوجيا القضايا الشاملة والقطاعية. وجميع أعضاء المجموعة مهنيون جيداً من حيث ولاياتهم لتقديم مساعدة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنفيذ سياسات الاتحاد الأفريقي في مجال العلم والتكنولوجيا وخصوصاً خطة العمل الموحدة للعلم والتكنولوجيا. ويبين إلقاء نظرة فاحصة على أنشطة المجموعة أن دعم الاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد يجري على مستوى الوكالة /المنظمة التابعة للأمم المتحدة

وليس على مستوى المجموعة تحديداً. فقد دعمت اليونسكو مثلاً الكثير من الأنشطة التي أقيمت على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي أو أمانة مبادرة نيباد وكذلك فعلت اليونيدو. ويكمن التحدي الحالي للمجموعة في التخطيط وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة على نطاق واسع في مجال العلم والتكنولوجيا في أفريقيا نظراً لاتساع نطاق الأنشطة والتنوع في ولايات وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويشكل وضع إطار توافقي بشأن العمل المشترك والتخطيط لتنظيم اجتماعات وتقاسم المسؤولية عن التنفيذ المشترك تحدياً آخر. وإدراكاً لذلك، اتفق أعضاء المجموعة على تحديد الأنشطة المشتركة للتعاون والتنسيق. ولكن هناك إقرار بأن الموارد البشرية والمالية هي معوقات رئيسية يجب التغلب عليها من أجل المشاركة الفعالة لجميع الأعضاء في أنشطة المجموعة ولتحقيق تماسك أكبر بين رؤية الوكالات.

25 - يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان³ بتنظيم اجتماعات مجموعة التنمية الاجتماعية والبشرية. وأعدت المجموعة خطط العمل والأنشطة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. ونتج عن اجتماعات المجموعة ومشاوراتها دعماً أكثر تنسيقاً وتماسكاً لمفوضية الاتحاد الأفريقي بالاستناد إلى البرنامج العشري لبناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي وأولويات الاتحاد. وكان هناك تعاون قوي بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة وأمانة مبادرة نيباد وتقليص لازدواجية الجهود المبذولة لدعم المفوضية. واعتمدت المجموعة خطة أعمال من ثلاث سنوات وأنشطة تنفيذ مشتركة (اجتماعات بشأن القضايا الجنسانية؛ ودعم مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي، واجتماعات الخبراء والوزراء في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2008 بشأن المجالات المواضيعية؛ والصياغة المشتركة لوثائق السياسة والقضايا).

26 - وشهدت جميع اجتماعات وأنشطة المجموعة تفاعلاً قوياً بين أعضاء المجموعة مما أدى إلى وجود تنسيق وتعاون قويين، كما هو الحال في الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعني بالمياه. وكانت مشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأمانة مبادرة نيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي في أنشطة المجموعة أكثر كثافة من أي وقت مضى.

27 - وقدمت جميع الوكالات المشاركة في المجموعة الدعم الفني والبشري والتقني والمالي والمادي لمفوضية الاتحاد الأفريقي. ويجري تقديم الدعم لأمانة مبادرة نيباد من خلال برامج الدعوة المشتركة بما في ذلك الترويج لنيباد بوصفها برنامجاً لمفوضية الاتحاد الأفريقي. ويقدم الدعم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال برامج الدعوة المشتركة وتبادل المعلومات. وفيما يخص التعاون بين المجموعات، فإن المنتدى الإنمائي الأفريقي السادس، والذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وعام الشباب الأفريقي؛ والمشردين داخلياً، ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه أمثلة جيدة على العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة معاً متضامنة مع المنظمات الأفريقية والدعوة لقضايا التنمية الاجتماعية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. ووضعت المجموعة إطاراً للرصد بما في ذلك المؤشرات والمعايير والمقاييس المستخدمة في خطط العمل. وتتوفر المعطيات والمعلومات الخاصة بالرصد وتستخدم لرصد التقدم المحرز. وأجرت المجموعة أنشطة في مجال الدعوة والاتصالات لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج مبادرة نيباد.

³ كان يطلق على هذه المجموعة تنمية الموارد البشرية والعمالة وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز قبل تغيير اسمها في تموز/يوليه 2008.

28- الإنجازات التي تحققت على مستوى كل مجموعة على حدة كثيرة وجرى تفصيلها فيما سبق. وطراً تحسن على أساليب الاتصال فيما بين وكالات الأمم المتحدة وبين الوكالات والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية ، وحدثت زيادة في مشاركة هذه المنظمات في اجتماعات المجموعات. وتؤثر أنشطة المجموعات بشكل ملموس في تنفيذ برنامج التنمية الإقليمية الرئيسي وفي الخريطة المؤسسية لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج مبادرة نيباد .

29- وعلى مستوى آلية التنسيق الإقليمي، يمكن القول إن عملية الآلية قد اكتسبت قوة دفع هامة ينبغي الحفاظ عليها ، بل وتعزيزها. وهناك مشاركة متزايدة ورفيعة المستوى لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في عملية الآلية. ويشكل قيام نائب الأمين العام للأمم المتحدة برئاسة اجتماعات الآلية إنجازاً كبيراً، وكذلك الأمر بالنسبة للمشاركة في رئاسة اجتماعات المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية

2-2 دعم برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي

30 - يشكل الاتفاق الإطار لبرنامج الأمم المتحدة لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي الأساس للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مع مراعاة الاحتياجات والأولويات الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي. وآلية تنسيق تنفيذ الاتفاق الإطار هي آلية التنسيق الإقليمي.

31 - وكررت اجتماعات آلية التشاور الإقليمي الثلاثة (السابع والثامن والتاسع) الإعراب عن التزام وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها بالتنفيذ الفعال للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وسلمت الاجتماعات بأهمية معالجة المجالات ذات الأولوية لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، مما يعزز قدرة الاتحاد الأفريقي الداخلية على تنسيق الدعم المقدم بموجب البرنامج وإشراك مصرف التنمية الأفريقي في البرنامج.

32 - وفي هذا الصدد، تمت التوصية بمواصلة تطوير الإطار ليشمل التعاون الحالي والاتفاقات الثنائية الحالية بين وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدعوة إلى قيادة أقوى من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي ولمشاركة مصرف التنمية الأفريقي في تنفيذ البرنامج.

33 - وحتى الآن ما فتئت تزدل جميع الجهود لمواصلة أنشطة مجموعات الأمم المتحدة دعماً للاتحاد الأفريقي من خلال برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي والخطط الإستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة مبادرة نيباد والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ونتائج الهيئات الوزارية القطاعية التابعة للاتحاد الأفريقي.

34 - ولكن برنامج دعم الأمم المتحدة الذي يقترحه للاتحاد الأفريقي ويشير فيه إلى مجالات دعم من الأمم المتحدة هو عريض بشكل مفرط وغير مكتمل. ومن رأي آلية التنسيق الإقليمي أنه يحتاج لاستعراض وإعادة تركيز على مجالين أو ثلاثة مجالات محددة. وأشارت مشاورات نظمها أمانة آلية

التنسيق الإقليمي في هذا الصدد إلى أن هناك حاجة لمزيد من المشاورات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بغية توضيح المجالات التي تطلب فيها المساعدة من منظومة الأمم المتحدة. ورئي أنها ينبغي تنظيم معتكف في هذا الصدد.

2-3 الدعم المقدم من الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية

35 - شدد الاجتماع السابع لآلية التنسيق الإقليمي على أهمية تطوير آلية للتنسيق على الصعيد دون الإقليمي لدعم الأمم المتحدة المقدم للاتحاد الأفريقي/ مبادرة نيباد، وأوصى بأن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة نيباد بتنسيق المناقشات بشأن ضرورة قيام الجماعات الاقتصادية الإقليمية بتسيير مواءمة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وتوجيهه بصورة أفضل ليتفق مع أولويات ورؤية الاتحاد الأفريقي/ نيباد على الصعيد دون الإقليمي.

36 - وأوصى الاجتماع الثامن لآلية التنسيق الإقليمي بتشجيع الترتيبات على الصعيد دون الإقليمي على أن تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية زمام القيادة. واقترح الاجتماع أيضاً القيام باستعراض للترتيبات القائمة حالياً على الصعيد دون الإقليمي، حتى يتسنى إنشاء إطار مؤسسي للتعاون دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له على هذا المستوى.

37 - ونظمت أمانة آلية التنسيق الإقليمي و/أو شاركت في عدة مشاورات بغية الاستجابة للتوصيات المذكورة آنفاً. وتشمل المشاورات ما يلي:

(أ) اجتماع الخبراء المخصص المعقود في 10 - 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2007 بشأن الاستعراض الخارجي للدعم المقدم على صعيد منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج مبادرة نيباد على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ب) المناقشات بشأن المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي دارت في اجتماعات لجنة الخبراء المشتركة بين الحكومات في عامي 2007 و 2008؛

(ج) ندوة على نطاق اللجنة بشأن الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الاتحاد الأفريقي ونيباد عقدت في 25 آذار/ مارس 2008؛

(د) اجتماع استعراضي بشأن تعزيز أداء آلية التنسيق الإقليمي في دعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد التابع له عقدت في أيلول/ سبتمبر 2008 . واتفق الاجتماع على الغرض والأهداف؛ والقيمة المضافة والنتائج والتأثير فضلاً عن اتفائه بشأن التدابير المحددة (بما في ذلك تعريف الأنشطة والأطراف المسؤولة والخطوط الزمنية) بشأن إنشاء آليات التنسيق على الصعيد دون الإقليمي؛

(هـ) مشاورات مع بعض وكالات الأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن إمكانية إنشاء هذه الآليات.

38 - وخلال المشاورات المذكورة آنفاً أثبتت المجالات التالية بوصفها تحديات ممكنة تتطلب حلولاً ابتكارية لإنشاء آليات التنسيق دون الإقليمي:

(أ) نسق عمل آلية التنسيق دون الإقليمي: إذا أريد إشراك وكالات الأمم المتحدة في آلية التنسيق دون الإقليمي فيتعين عليها أن تعمل في إطار مجالات الأولوية الرئيسية للجماعات الاقتصادية الإقليمية، كأن تقوم منظمة العمل الدولية بتوفير القيادة في مسائل بناء المهارات والعمالة والتدريب؛ و برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مسائل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مسائل التجارة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال التنمية الصناعية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المسائل الاجتماعية ومسائل الحوكمة؛ ومنظمة الأغذية والزراعة في مسائل الزراعة والأمن الغذائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مسائل التكامل الإقليمي. ويمكن التحدي هنا في تنسيق هذه المساهمات المتنوعة بفعالية في ضوء دعوة الأمين العام لوكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها لأن تعمل "كأمم متحدة واحدة"؛

(ب) البرامج المتعددة السنوات: البرامج المتعددة السنوات ، التي وضعتها المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية لتوفير الدعم التقني الجوهري إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية بناءً على أولويات هذه الأخيرة - تمثل أحد النهج للعمل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وقد وقعت المكاتب دون الإقليمية مذكرات تفاهم تستند إليها البرامج المتعددة السنوات. ولكن هذه البرامج لا تشمل وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها الأخرى. وهي في حاجة لأن تتم مواءمتها مع البرامج الأخرى على صعيد منظومة الأمم المتحدة مع مراعاة العوامل التالية:

(ج) رسالة وولاية وكالات الأمم المتحدة: تعمل وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة على مستويات مختلفة. فبعضها له ولايات إقليمية والبعض الآخر له ولايات دون إقليمية و/أو قطرية. وبالطبع، فإن هذه الوكالات والمؤسسات تبرمج أنشطتها في إطار رسالتها وولاياتها التنظيمية وفي كثير من الأحيان لا تكون هناك شبكة مرئية تربط عملها بالعمل الذي يضطلع به الآخرون؛

(د) المحتوى البرنامجي: هناك اختلافات في محتوى العمل الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها. فبعضها يركز على القضايا المعيارية بينما يركز البعض الآخر على المسائل التنفيذية؛

(هـ) الدورات البرنامجية: تختلف الدورات البرنامجية من منظمة إلى أخرى.

(و) هياكل التنسيق الوطني: أنشئت الفرق القطرية للأمم المتحدة وفرق المديرين الإقليميين من أجل تحسين التماسك التنفيذي على المستوى القطري. وهذان الهيكلان لا ينفذان برامج ذات طابع دون إقليمي وليس لهما تمثيل كافٍ؛

(ز) التنسيق الاستراتيجي والإستباقي: تعمل آلية التنسيق الإقليمي بوصفها هيكلًا لبناء توافق الآراء على الصعيد الإقليمي، وتقدم تقاريرها إلى نيويورك والأجهزة الحكومية الدولية الأخرى مثل الاتحاد الأفريقي. وتشير الدروس المستفادة من عملية آلية التنسيق الإقليمي إلى الحاجة إلى تعزيز القيادة والقدرة من أجل زيادة فعالية التنسيق سواء على مستوى آلية التنسيق الإقليمي أو مستوى المجموعات. ويوصي تقرير الأمين العام بأن تلعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دور " المنسق لأنشطة منظومة الأمم المتحدة لتحقيق التكامل دون الإقليمي " وثمة قضية هامة هنا هي القدرة التنسيقية المحدودة لدى أمانة آلية التنسيق الإقليمي وفي المجموعات؛

(ح) قيود التمويل: هناك أمثلة جيدة حيث أحرز عدد من الوكالات والمنظمات تقدماً في تجميع مواردها حول مجموعة مختارة من المشاريع والبرامج المشتركة التي تلبي مباشرة احتياجات الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ برنامج مبادرة نيباد. وفي قطاعات المياه والهياكل الأساسية والبيئة توحدت وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة وجمعت مواردها من أجل إنشاء برامج مشتركة للأمم المتحدة. ولكن في حالات كثيرة أخرى، يجد انعدام التمويل الكافي من طاقة وقدرة وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة على توفير قدر أكبر من المساعدة التقنية وغيرها من أشكال الدعم التنفيذي للمنظمات الأفريقية؛

(ط) رصد فعالية التدخلات وأثرها: يؤكد تقرير فريق الأمين العام للدعم الدولي لمبادرة نيباد الحاجة إلى تعزيز عملية الرصد. ولهذه الغاية، يؤكد التقرير أهمية الاهتمام برصد النتائج، علاوة على رصد السياسات أو المدخلات البرنامجية والعمليات. وعلاوة على ذلك، يتم في رصد النتائج تقييم فعالية وكفاءة التدخلات البرنامجية في خلق أثر إنمائي. وهذا يبرر الحاجة إلى أن تحدد بوضوح أهداف التكامل الاقتصادي ذات الأولوية على الصعيد دون الإقليمي والنتائج المعترمة إنجازها، ودور كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة المنفذة والشريك المتعاون فضلاً عن الأهداف المتعلقة بحشد الموارد. كذلك هناك حاجة إلى توضيح تقسيم العمل فيما بين الوكالات ووضع مصفوفة للرصد والتقييم تتضمن مؤشرات تستخدم لتقييم الأداء البرنامجي.

39 - يجري تعزيز المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لكي تلعب دوراً نشطاً في أنشطة الأمم المتحدة في المناطق دون الإقليمية لكل منها. وإلى جانب الجماعات الاقتصادية الإقليمية تقدم هذه المكاتب بتطوير برامج متعددة السنوات لتوفير الدعم التقني والجوهري للجماعات الاقتصادية الإقليمية بناء على أولوياتها. وتم تحديد البرامج متعددة السنوات بوصفها مدخلاً محتملاً لإنشاء آليات التنسيق دون الإقليمية. وهي توفر قاعدة هامة للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ برنامج مبادرة نيباد. ولكن هناك حاجة إلى استعراضها لإتاحة الفرصة لمزيد من التشاور مع وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين بغية التوصل إلى توافق آراء بشأن جميع المسائل ذات الصلة بآليات التنسيق دون الإقليمي ولضمان تأييدها ومشاركتها الفعالة.

40 - وسوف يتضمن الاستعراض إعداد ورقة مفاهيمية تعمم على جميع وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين. وفيما يلي بعض الأفكار المقترحة للورقة المفاهيمية:

(أ) أن تكون آليات التنسيق دون الإقليمي المقترحة متسقة مع الولايات التي منحها الأمين العام للمكاتب دون الإقليمية؛

(ب) أن تتم مواءمة آليات التنسيق دون الإقليمي مع أولويات الجماعات دون الإقليمية الثماني المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي، وأن تعالج أيضاً مسألة الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تشمل عدة مناطق دون إقليمية؛

(ج) أن يكرر هيكل آليات التنسيق دون الإقليمي المقترحة آلية التنسيق الإقليمي أي أن يكون مبنياً على نهج المجموعات التي تضم كل الوكالات على المستوى دون الإقليمي، وأن يتم تحديد المجموعات على أساس مجالات الأولوية لبرنامج عمل الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

(د) أن يتم تأطير البرامج المتعدد السنوات في شكل برامج مستمرة متعددة السنوات ومتعددة الشركاء تمتلكها الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وتتولى فيها مختلف وكالات الأمم المتحدة زمام القيادة في المجالات التي تكون لها فيها مزايا مقارنة، بحيث تعمل كلها بطريقة متناسقة تؤدي إلى التأثير فيما بينها؛

(هـ) أن تكون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال المكاتب دون الإقليمية التابعة لها، المنسق الاستراتيجي لآلية دون الإقليمية المقترحة، بينما يمكن للوكالات الأخرى أن تقوم بقيادة أو تنسيق المجموعات بناء على المزايا المقارنة لكل منها؛

(و) أن توكل لكل أصحاب المصلحة المشاركين مهام ومسؤوليات واضحة في إطار آليات التنسيق دون الإقليمي المقترحة، بناء على ولايات قطاعية واضحة تعالج الشواغل الإنمائية الإقليمية أو العابرة للحدود؛

(ز) أن تشارك المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا في أنشطة المجموعات بناء على خبرتها؛

(ح) أن توفر وكالات الأمم المتحدة الأخرى القيادة للمجموعات بناء على مزاياها المقارنة، وأن تشارك في أنشطته المجموعات بناء على قدراتها؛

(ط) أن توفر الجماعات الاقتصادية الإقليمية القيادة السياسية والإستراتيجية وتحدد الأولويات البرنامجية وتكفل مواءمة الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة مع برامجها وأولوياتها؛

(ي) أن يشارك مصرف التنمية الأفريقي في أنشطة المجموعات ويساعد في تمويل الأنشطة ويدعم البرامج التقنية على أساس مجالات عمله ومزاياه، المقارنة، وأن يشارك في برامج بناء القدرات؛

(ى) أن تلتزم وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة بموارد كافية لطائفة مختارة من البرامج والمشاريع المشتركة التي تلبي بصورة مباشرة احتياجات الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ برنامج مبادرة نيباد؛

(ل) أن يتم تطوير عمليات رصد وتقييم وآليات إبلاغ ذات مؤشرات محددة لقياس النتائج والإنجازات.

41 - وينبغي عقد اجتماع لجميع الأطراف لمناقشة المذكرة المفاهيمية والاتفاق على طرائق لإنشاء آليات التنسيق دون الإقليمي.

42 - وسوف تعزز آليات التنسيق دون الإقليمي، بعد إنشائها، دعم منظومة الأمم المتحدة للجماعات الاقتصادية الإقليمية عن طريق تعميم أولويات التكامل الإقليمية لهذه الجماعات في أنشطتها. وهي ستكفل أيضاً وجود صلة فعالة بين الاتفاقات والمبادرات الإقليمية والأولويات والإجراءات على الصعيد الوطني. كما سوف تساعد في معالجة برنامج التكامل الإقليمي للاتحاد الأفريقي. وبالتالي يتعين على جميع المعنيين العمل على إنشاء آليات التنسيق دون الإقليمي.

3 - دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التابع له

3 - 1 الدعم العام

43 - أقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هيكلاً - أمانة آلية التشاور الإقليمي - مخصصاً لتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وهذا الهيكل له نشاط كبير في متابعة تنفيذ توصيات آلية التشاور الإقليمي وتسهيل التواصل والمشاورات. وجرى تعزيز وتقوية التنسيق العام للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التابع له. وقد اكتسبت عملية آلية التشاور الإقليمي زخماً هاماً عقب قرار تم التوصل إليه في الاجتماع التاسع لآلية التشاور الإقليمي يقضي بتحويلها من التشاور إلى التنسيق.

44 - وتواصل أمانة آلية التنسيق الإقليمي تقديم دعم مؤسسي كبير لعملية الآلية. وتتولى الأمانة، كجزء من أنشطتها الروتينية، تنظيم الاجتماعات التي تعقدها الآلية بالتعاون مع وكالات ومنظمات الأمم المتحدة (أنظر القسم 2 أعلاه للإطلاع على بيان نتائج اجتماعات الآلية). وتواصل أمانة الآلية دعم اجتماعات المجموعات من أجل تحسين التنسيق فيما بين المجموعات وتحقيق اتساق أفضل بين أنشطة المجموعات وأولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التابع له من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وتقدم الأمانة معلومات مستكملة عن أنشطة آلية التنسيق الإقليمي وتوضيحات عن تنفيذ توصيات اجتماعاتها. وتقوم الأمانة أيضاً بتوزيع محاضر اجتماعات المجموعات على جميع وكالات

الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية التي تشارك في آلية التنسيق الإقليمي لتسهيل تدفق المعلومات.

45 - وتتولى الأمانة القيام بأنشطة متابعة أخرى حسبما تدعو الحاجة. وعلى سبيل المثال فإنه حسبما طُلب في الاجتماع الثامن لآلية التشاور الإقليمي، ساعدت الأمانة منسقي المجموعات في إعداد خطط الأعمال الخاصة بالمجموعات. وأعدت الأمانة نموذجاً لإطار عام لخطة أعمال وبعثت به إلى جميع منسقي المجموعات كي يستخدموه في إعداد خطط العمل الخاصة بهم. وبعد أن تقدم المجموعات جميعها خطط أعمالها سوف يتم تجميع تلك الخطط في خطة أعمال واحدة لآلية التنسيق الإقليمي بهدف تعزيز وضع خطط وبرامج وميزانيات مشتركة وتحديد وجهة واضحة لآلية التنسيق الإقليمي، وزيادة المساءلة والمشاركة في المسؤوليات، وتسهيل تعبئة الموارد وتحسين أداء، وأثر آلية التنسيق الإقليمي.

46 - ولدى الإعداد لعقد الاجتماع التاسع لآلية التنسيق الإقليمي وجهت أمانة الآلية الدعوة إلى جميع منسقي المجموعات من أجل تنظيم اجتماعات للمجموعات يوم 20 تشرين الأول/أكتوبر 2008 قبل انعقاد اجتماع الآلية لتمكينهم من مناقشة المسائل التي تحظى باهتمام مشترك وإعداد ما سيشركون به في الاجتماع التاسع لآلية التنسيق الإقليمي. وقد جرى تشجيع منسقي المجموعات على دعوة جميع أعضاء المجموعات بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي لحضور الاجتماعات. وقد تبين أن عقد هذا الاجتماع للمجموعات السابقة لاجتماع التشاور الإقليمي مفيد بالنسبة لتنسيق الأنشطة المشتركة بين المجموعات. وطلبت المجموعات من أمانة آلية التنسيق الإقليمي أن تواصل تنظيم هذا النوع من الاجتماعات.

47 - وكجزء من أنشطة الدعوة والاتصالات التي تقوم بها أمانة آلية التنسيق الإقليمي، افتتحت الأمانة منبراً لإدارة المعارف وذلك أساساً كمستودع مركزي للمعارف ومحفل لتبادل وتعزيز المعارف والمعلومات التي لها صلة بآلية التنسيق الإقليمي. وأعدت الأمانة أيضاً كتيباً عنوانه " العمل يداً واحدة من أجل أفريقيا "، وهو كتيب يعرض ما تقوم به آلية التنسيق الإقليمي، وكذلك أنشطة وإنجازات المجموعات المواضيعية التسع التي تدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) التابع له. وأعدت الأمانة تقريراً عن الدعم الذي يقدم على صعيد منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج " نيباد " التابع له وقدمت التقرير إلى اجتماع لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. وأعدت الأمانة أيضاً تقريراً عن الموضوع نفسه وقدمته إلى اجتماعات لجنة الخبراء المشتركة بين الحكومات للمكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد لقيت التقارير قبولاً حسناً وترتب عليها تقديم توصيات بشأن تعزيز تنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) التابع له. وأعدت الأمانة أيضاً إسهام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقرير مكتب المستشار الخاص لأفريقيا عن الدعم المقدم إلى برنامج " نيباد " وإلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتقديمه إلى لجنة البرنامج والتنسيق وإلى الجمعية العامة.

48 - ويتمثل أحد الأنشطة الهامة لأمانة آلية التنسيق الإقليمي في تنظيم الاجتماع الاستعراضي بشأن " التدابير التي تهدف إلى تعزيز آلية التشاور الإقليمي لوكالات ومنظمات الأمم المتحدة في أفريقيا من أجل دعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج " نيباد " التابع له " الذي عُقد يومي 16 و 17 أيلول/سبتمبر 2008 في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وحضر الاجتماع عدد كبير من ممثلي مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي ولعب دوراً قيادياً في مداولاته .

49 - ودرس الاجتماع، الذي طلب الاجتماع الثامن لآلية التشاور الإقليمي انعقاده، المسائل التالية:

(أ) مواءمة نظام المجموعات مع أولويات الاتحاد الأفريقي ومبادرة " نيباد "؛

(ب) اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون والتضافر على المستوى الإقليمي؛

(ج) اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون والتضافر على المستوى دون الإقليمي؛

(د) تعبئة الموارد من أجل التمويل المستدام لآلية التشاور الإقليمي؛

(هـ) إنشاء نظام للرصد والتقييم.

50 - وبالنسبة للإنجاز، تقوم أمانة آلية التنسيق الإقليمي (باعتبارها جهة التنسيق الاستراتيجية للآلية) بدور استباقي نشط بالنسبة لمتابعة تنفيذ توصيات اجتماعات الآلية وتسهيل التواصل والتشاور.

2-3 دعم عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

51 - عُهد إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالقيام بدور مؤسسة استراتيجية شريكة في عملية الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا/الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك عند إنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في عام 2000. وترد الخطوط العريضة لولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة 2-6 من وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا المعنونة " الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران : التنظيم والعمليات " (NEPAD/HSGIC-3-003/APRM/Guidelines/O&P) المؤرخة 9 آذار/مارس 2003 التي تنص على ما يلي : " طُلب من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أن تجرى تقييمات تقنية في مجالي الحوكمة الاقتصادية والإدارة الاقتصادية، وكما طُلب من مصرف التنمية الأفريقي إجراء تقييمات فنية في مجال المعايير المصرفية والمالية ". وفي مرحلة وضع التصورات كانت كل مؤسسة استراتيجية شريكة مسؤولة عن مجال موضوعي من الركائز الأربع التي تستند إليها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. غير أنه بالنظر إلى تزايد الطلبات من جانب أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وعملية تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قَدِّمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خبرتها في مجالات موضوعية أخرى تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة السياسية. وبالإضافة إلى هذا فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعم البلدان المشاركة في تعبئة مشاركة الجهات صاحبة المصلحة وتشجيع تعليم الأقران فيما بين البلدان المشاركة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وأخيراً فإن الأعمال التحليلية التي قامت

بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد ركزت على تحديد أفضل الممارسات بالنسبة لعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وقدمت اللجنة أيضاً المساعدة التقنية لدمج تلك الآلية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الحالية.

الإسهامات التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حتى الآن

52 - المشاركة في خمس مراحل للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران: منذ عام 2003 تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً تقنياً ومادياً على نطاق واسع إلى فريق الشخصيات البارزة المعني بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والبلدان الأفريقية المشاركة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، عند كل مرحلة من المراحل الخمس لعملية الاستعراض. وهي تقدم مساعدة لبعثات الدعم القطرية وصياغة وثائق المعلومات الأساسية والقيام بزيارات استعراض قطرية وصياغة التقارير القطرية، وإعداد التقارير القطرية النهائية، ونشر تقارير الاستعراضات القطرية وبرامج العمل الوطنية.

53 - تقديم التوجيه من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية : تتوقف قوة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في نهاية المطاف على نوعية التوصيات المتعلقة بوضع السياسات والتي تدخل في برنامج العمل. والغرض الأساسي لبرنامج العمل الوطني هو توجيه وتعبئة الجهود التي يبذلها البلد من أجل تحسين حالة الحوكمة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه. وتماشياً مع العمل التحليلي والدعائي الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران فإنها تجري دراسات تحليلية في بلدان الآلية التي استكملت العملية من أجل بحث الروابط المتعلقة بالبرامج والميزانية الموجودة بين برنامج عمل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية القائمة الأخرى، مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر. والهدف العام هو تقادي الازدواجية أو الاستراتيجيات المتوازية التي يمكن أن تؤدي إلى إضعاف القيمة المضافة لعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وفي سياق التعبئة المحدودة للموارد المحلية وارتفاع درجة الاعتماد على الجهات المانحة بالنسبة لغالبية البلدان الأفريقية أصبح من الواضح أن نجاح برامج العمل الوطنية يعتمد على مواءمتها مع البرامج الاستراتيجية الوطنية وذلك من أجل تقادي التوزيع المتناثر للميزانيات الوطنية وازدواجية التكاليف. واستناداً إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستقاة من هذه الدراسات سوف تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإعداد كتيبات تدريبية وتنظيم دورات للتعليم من الأقران من أجل توجيه البلدان في المرحلة الحرجة لتنفيذ برنامج العمل الوطني.

54 - بناء قدرات الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة : تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إدراكاً منها لحقيقة أن العنصر الأساسي لزيادة قدرات الجهات صاحبة المصلحة ومشاركتها في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران يكمن في تبادل أفضل الممارسات واستخلاص الدروس الأساسية من البلدان الرائدة، بتسهيل عقد حلقات عمل وحلقات دراسية ودورات لاستثارة الأفكار للجهات صاحبة المصلحة، مثل منظمات المجتمع المدني وأعضاء البرلمانات الوطنية والإقليمية والقارية، وكذلك مؤسسات البحث الأفريقية. وقد عززت حلقات العمل هذه مشاركة منظمات المجتمع المدني في العملية، كما أنها شجعت على إقامة شبكة لمنظمات المجتمع المدني الأفريقية التي تتعاون معاً بشأن الآلية الأفريقية لاستعراض

الأقران ومسائل الحوكمة، وعمّقت فهم أعضاء البرلمانات لدورهم الأساسي في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وساعدت مؤسسات البحث الأفريقية في وضع برنامج بحوث استراتيجية لدعم تلك الآلية. وهذه الأنشطة أسهمت في التنفيذ الفعّال لعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في البلدان المشاركة، كما أسهمت في التعجيل بانضمام بلدان المنطقة التي لم تكن قد انضمت بعد للآلية.

55 - إنشاء قاعدة بيانات لمجموعة خبراء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران : كجزء من ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالنسبة للإسهام في إضفاء الطابع المؤسسي على عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أنشأت اللجنة قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن البلدان المشاركة في الآلية وذلك من أجل دعم عملية الاستعراض القطري. وقاعدة البيانات تعتمد على الأعمال التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الحوكمة والأداء الاقتصادي والتقييمات المتعلقة بالفقر والتنافس التجاري ومؤشر الحساسية الجسدية ومؤشرات أخرى لها صلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى هذا فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد وضعت قاعدة بيانات للخبراء الأفريقيين وفي الشتات في مجال الحوكمة وذلك لمساعدة الأمانة القارية للآلية في تحديد الخبراء الأفريقيين المستقلين المختصين في جميع مجالات الحوكمة من أجل بعثات الاستعراض القطرية. وتقدّم البيانات الإنمائية إلى أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وإلى البلدان المشاركة عند الطلب. وقاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تتعلق بخبراء الحوكمة، وهي عمل متواصل، تضم بيانات عن خبراء مهنيين أفريقيين عددهم 250 خبيراً تقريباً.

56 - دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المستمر لعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران:

(أ) سوف تستمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقديم الخبرة العملية التقنية إلى أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من خلال من القيام ببعثات الدعم القطري وبعثات الاستعراض القطري؛

(ب) سوف تخطط اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعمها التحليلي وفقاً لاحتياجات وأولويات الدول الأعضاء حسبما تحدّده تقارير الاستعراض القطرية، كما أنها سوف تعمل مع أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والشركاء الاستراتيجيين الآخرين من أجل تعميق تحليل تحديات الحوكمة التي تحدّد على أنها مسائل شاملة تواجه الدول الأفريقية، وفي هذا الصدد، سوف تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمواصلة تقريرها الرئيس المعنون " تقرير الحوكمة في أفريقيا " مع القضايا الموضوعية الناشئة من تقارير الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛

(ج) تحضيراً لإعداد الجيل الثاني من تقارير الاستعراض القطرية لأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران سوف تقيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا شراكة مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في رصد وتقييم تنفيذ برامج العمل الوطنية، وذلك بغية تحديد مسائل التنفيذ العالقة التي ستوفر الأساس للجولة الثانية من الاستعراضات التي ستجرى في جنوب أفريقيا ورواندا وغانا وكينيا. وسوف تمثل هذه العملية محورا استراتيجيا لجولة الاستعراضات القادمة التي ستعتمد على تقارير خط الأساس؛

(د) بالتعاون مع شركاء استراتيجيين آخرين وخاصة مصرف التنمية الأفريقي، سوف تستخدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، " تحالف الحوار بشأن أفريقيا " الذي أقيم حديثاً لإشراك أصحاب المصلحة الأفريقيين والشركاء في التنمية بتوفير محفل للمناقشة وتبادل الأفكار بشأن تعبئة الدعم المقدم من الشركاء السياسيين والخارجيين في التنمية من أجل تنفيذ برامج العمل الوطنية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. والهدف من ذلك هو توفير العناصر والإطار لإشراك شركاء التنمية الخارجيين في دعم برامج العمل الوطنية؛

(هـ) سوف تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل مع أمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والشركاء الاستراتيجيين الآخرين من أجل دعم العملية القطرية من خلال تنظيم حلقات عمل للتعلم من الأقران من أجل أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، والمشاريع التجارية الخاصة، وأعضاء البرلمانات الوطنية، وبرلمان عموم أفريقيا، ومراكز التنسيق الوطنية.

4 - تقرير الاجتماع التاسع لآلية التنسيق الإقليمي

57 - أصبحت اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي مناسبات سنوية هامة. وقد عقد الاجتماع التاسع للآلية في يومي 21 و 22 تشرين الأول/أكتوبر 2008 في أديس أبابا، إثيوبيا برئاسة نائب الأمين العام للأمم المتحدة. وبلغ عدد المشاركين في الاجتماع 197 مشاركا، من بينهم رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي صحبه عدد كبير من مفوضي مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والمدراء، والرؤساء الإقليميون لوكالات ومنظمات الأمم المتحدة، ورئيس أمانة مبادرة نيباد فضلاً عن ممثلي الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات الأفريقية الأخرى.

58 - وقد انصب التركيز في الاجتماع على موضوعين هامين هما أزمة الغذاء وتغير المناخ.

1-4 المواجهة المنسقة من جانب الأمم المتحدة لتحدي أزمة الغذاء في أفريقيا

59 - اتفقت وكالات الأمم المتحدة على أن تتخذ، في سياق آلية التشاور الإقليمي، جميع التدابير اللازمة للمساعدة في مواجهة تحدي أزمة الغذاء في أفريقيا. وفي هذا الصدد، دعا الاجتماع إلى أن تبذل جهود على صعيد منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الخطط الاستراتيجية القائمة التي تهدف إلى النهوض بقطاع الغذاء والزراعة. وهذا سيتم بطريقة متكاملة، تأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة للعديد لحالة الغذاء بما في ذلك أبعاد التكامل الإقليمي والدعوة والاتصالات، والاحتياجات في مجال التغذية، ومفهوم توفر الغذاء، كمسألة من مسائل حقوق الإنسان.

2-4 دعم الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالمناخ على المستوى الإقليمي

60 - أقر الاجتماع أيضاً بالخطر الشديد الذي يشكله تغير المناخ على الاقتصادات الهشة للبلدان الأفريقية بصفة خاصة وعلى العالم بصفة عامة، وأيد على الفور الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم

المتحدة إلى منظومة الأمم المتحدة كي تقوم بدور رئيسي ورائد في مواجهة هذا التحدي العالمي. وقد أُبْلِغَت آلية التنسيق الإقليمي بعدد من المبادرات والخطوات التي وُضِعَت بالفعل أو قُدِّمَت من جانب القادة السياسيين وأصحاب المصلحة الأفريقيين لمواجهة تحديات تغير المناخ في أفريقيا. وأُبْلِغَت آلية التنسيق الإقليمي أيضاً بمشروع رئيسي تشترك فيه جهات متعددة صاحبة مصلحة، هو مشروع " المركز الأفريقي للسياسة المناخية " المقرر إنشاؤه في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والذي يهدف إلى تقديم الدعم في مجالات السياسات والتحليلات وبناء القدرات إلى البلدان الأفريقية فيما يتعلق بتغير المناخ. وقد أحاطت آلية التنسيق الإقليمي علماً بكل هذه الجهود المخططة والجارية، وقررت تعميم المسائل المتعلقة بتغير المناخ في أعمال وأنشطة كل المجموعات التابعة لآلية التنسيق الإقليمي. و عُهِدَ لمجموعة البيئة والسكان والتحضر بمسؤولية حفز وتنسيق تدخلات آلية التشاور الإقليمي والدعم الذي تقدّمه في هذا المجال، في تعاون وثيق مع المركز الأفريقي للسياسة المناخية. وعُهِدَ إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً بمسؤولية تقديم تقارير إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة نيابة عن آلية التشاور الإقليمي بشأن مسائل تغير المناخ.

3-4 نتائج وتأثيرات منظومة مجموعات آلية التنسيق الإقليمي

61 - أكدّ الاجتماع من جديد أهمية تحسين فعالية وكفاءة آلية التنسيق الإقليمي في تقديم دعم متعدد القطاعات ومنسّق إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج مبادرة نيباد التابع له. وفي هذا الصدد، اعتمد الاجتماع غالبية التوصيات الواردة في تقرير اجتماع الاستعراض الذي كان يهدف إلى تقييم عمليات آلية التنسيق الإقليمي وترتيب المجموعات وتقديم توصيات ملائمة لتعزيز تلك الآلية.

62 - وقرّر الاجتماع الإبقاء على التشكيل الحالي للمجموعات المؤلف من تسع مجموعات أساسية وتغيير التسمية من "آلية التشاور الإقليمي" لتصبح "آلية التنسيق الإقليمي".

63 - وقرّر الاجتماع احترام مبدأ "العمل يداً واحدة"، ودعم أمانة آلية التنسيق الإقليمي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفي هذا الصدد، تعهّدت وكالات مختلفة بتقديم الدعم إلى أمانة آلية التنسيق الإقليمي كي تقوم بمهامها.

64 - وأكّدت مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية من جديد التزامها بعملية آلية التنسيق الإقليمي ومشاركتها فيها.

4-4 توصيات الاجتماع التاسع لآلية التنسيق الإقليمي

65- فيما يلي توصيات الاجتماع التاسع لآلية التنسيق الإقليمي :

(أ) زيادة التنسيق من جانب الأمم المتحدة في مواجهة التحدي الذي تمثله أزمة الغذاء في أفريقيا؛

(ب) زيادة دعم الأمم المتحدة للإجراءات ذات الصلة بالمناخ التي تُتخذ على المستوى الإقليمي؛

(ج) تعزيز التنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية، وفيما بين وكالات الأمم المتحدة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي لضمان تحقيق هدف "العمل يداً واحدة"؛

(د) تعزيز كفاءة وفعالية نظام المجموعات؛

(هـ) إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق دون الإقليمي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج مبادرة نيباد؛

(و) تعبئة الموارد وتعزيز القدرات.

5- الدروس المستفادة وسبيل المضي قدماً

66 - تُعتبر زيادة الالتزام والقيادة المؤسسية عنصران أساسيان لإدامة الزخم الموجود وتكثيف الدعم المقدم إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج مبادرة نيباد التابع له من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من التأثير. وينبغي على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية المشاركة أن تجعل آلية التنسيق الإقليمي آلية مستدامة وذلك بإبداء التزام أكبر بعملية الآلية وضمان تسجيل ما هو مطلوب تحقيقه من نتائج وآثار.

67 - ودمج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بسلاسة في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي من شأنه أن يضمن الاستمرارية والتنسيق الأفضل في تنفيذ أنشطة المجموعات. وينبغي أن تقوم آلية التنسيق الإقليمي والمجموعات التابعة لها بدور في تسهيل هذا الدمج.

68 - وينبغي أن ينظم في وقت قريب معتكف لإجراء مشاورات بين منظومة الأمم المتحدة وقيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إجراء مناقشات عن المجالات المعيّنة التي يحتاج الاتحاد الأفريقي إلى مساعدة فيها من منظومة الأمم المتحدة في سياق آلية التنسيق الإقليمي من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي ولتوفير القيادة والإشراف اللازمين لتنفيذ توصيات آلية التنسيق الإقليمي.